

كشف الامين العام لجمعية المصارف اللبنانية فادي خلف، ان "ادارات المصارف المتشددة في الملفات الحساسة التي قد تؤدي الى دمار القطاع، وحرمان غالبية المودعين من اموالهم، وقطع الطريق على امكانيات النهوض الاقتصادي في المرحلة المقبلة، متشددة بالقدر نفسه في حماية مصالح المودعين والمواطنين في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها البلد."

وقال في تصريح: "في هذه المرحلة الدقيقة، ومع اصرار المصارف على اتخاذ كل ما يلزم، لمنع التماذي في التجاوزات التي تضر بالمودع والاقتصاد قبل أي امر آخر، إلا أنها تسعى، الى منع الضرر المباشر عن الناس، وهي تستمع باهتمام وحرص الى الاصوات التي تخشى من نتائج اقفال المصارف، نتيجة اللامبالاة التي يتعاطى بها المعنيون مع هذه الأزمة الخطيرة."

وتابع: "كذلك تفرق المصارف بين الاصوات القلقة والصادقة، وهي تشاطر اصحابها هذا القلق المبرر، وبين الاصوات المشبوهة التي تصطاد في المياه العكرة، وتستسيغ التصويب على المصارف، بأساليب متنوعة، تبدأ بالشعبوية، وفبركة الاخبار ونشر الاشاعات، لأهداف متعددة، منها ما هو شعبي، ومنها ما هو ابتزاز رخيص، وصولا الى اهداف أكبر تصل الى حد السعي الدؤوب الى تدمير القطاع، وتغيير وجه الاقتصاد."

وأوضح أن "الاصوات الصادقة والاتصالات والمراجعات التي تتلقاها ادارات المصارف تحسبا للتداعيات التي قد يتركها الاقفال التام، تدفعها الى العمل بصمت للوصول الى صيغة تجنب المواطن الضرر، وهو لا ذنب له في هذا المسار الشاذ الذي يتبعه البعض لغاية في نفس يعقوب. وتراهن المصارف على القضاء النزيه، وهو لا يزال يشكل القسم الاكبر من القضاء اللبناني، وعلى وعي المواطنين، من اجل الضغط لتحقيق صحوه ضمير لدى من في يدهم القرار، للمسارعة الى اتخاذ الخطوات الضرورية لوقف المسار الانتحاري القائم حاليا."

وختم خلف: "المصارف والمواطن في مركب واحد، ولو ان البعض يحاول وضع الطرفين في مواجهة. والقيمون على المصارف حريصون على الصالح العام، وهو اولوية مطلقة بالنسبة لهم. وكل قرار سيتخذونه لحل المعضلة، سيأخذ في الحسبان حتما، الصالح العام، وسيتعاطى مع مصلحة المواطنين على أنها اولوية مطلقة لا يتقدم عليها أي امر آخر."